الحكومة أكدت قبولها برأي اللجنة وطالبت باستدعائها وسماع رأيها

استفتاء «التشريعية» بدستورية طلب «الميزانيات» لأسماء ملاك الأراضي الفضاء

نقاش حكومي نيابي

■ وليد الطبطبائي: ملف «الإعلام» متخم بالتجاوزات المالية والإدارية

مشاورات

■ سألت الحمود عن إجراءاته حول الإيقاف فقال ما عندي شيء

ويؤثر على متحدي القرار لإهانة بلده.

وأضاف: في الفيفا لدينا مسؤول كويتي دخل المكتب التنفيذي وفي 2015/9/25 صدر إيقاف بالكويت وعندما لم يكن لدينا مسؤول كويتي في اللجنة التنفيذية للجنة الاولمبية لرفع الإيقاف وشارك البطل احمد نقا المطيري والمستجوبون قالوا انني اخالف توجيهات صاحب السمو، فلقد حظيت بثقة سموه وتوجيهات سموه أوامر أضعها على رأسي.

وأضاف: المستجوبون يقصدون القانون 2012/26 والحكومة لم تخالف هذا المرسوم فمن وضعه؟! من وضع القانون رئيس اللجنة الاولمبية الكويتية الاسبق واللجنة الدولية باركت هذا المرسوم وفي 2012/11/29 وقد استلمت المسؤولية في يناير 2013.

وتساءل الحمود: كيف لمن وضع القانون ان يكتشف ان القانون خطأ وأرسل رسالة للجنة الاولمبية الدولية لتشكيل لجنة لوضع النظم الاساسية للهيئات الرياضية وفيصل الجزاف درس الموضوع بأن أي تدخل في وضع النظم الأساسية يعتبر تدخلا حكوميا؟

أضاف: على ضوء قرار 641 / 2013 تم اشهار نظام اللجنة الاولمبية الكويتية ولايزال قائما ولا يخالف اي نظام من انظمة اللجنة الاولمبية الدولية او الميثاق الاولمبي وأشهرنا النظام الاساسي لاتحاد كرة القدم الكويتي، فكيف خالفت توجيهات صاحب السمو؟ ولماذا بدأنا بطلب تعديل مرسوم 26 / 2013؟! فبعد سنة من تمكين الهيئات الرياضية.

وأضاف: لقد ابدينا حسن النية وتم اصدار مرسوم بقانون 134 بتمديد سنة لإعطاء الفرصة للأندية لدعوة الجمعيات العمومية وإقرار نظمها الاساسية وبعد مرور السنة الثانية وضعنا اقتراحات بتعديل مرسوم 26 / 2012 وبعد 3 أشهر ولا توجد أي نتيجة اتصلت برئيس المجلس الاولمبي الاسيوي وأوضحت له خطورة الوضع ولنجد حلا لهذه المشكلة، لكن قالوا اي تعديل على قانون 26 /2012 سيوقف الرياضة.

وقال: إن لجنة الشباب والرياضة في مجلس الامة استدعتنا لاجتماع وبحضور مدير المجلس الاولمبي الاسيوي وقال وقتها إذا عدلتم 26 / 2012 ستوقف الرياضة، فاضطررنا إلى اصدار المرسوم 117 بتعديل نصاب الجمعية العمومية غير العادية الى 250 كتسهيل وتنظيم، ولكن بعض الاندية وضعت رسوما خيالية ووضعنا بعض الامور التنظيمية وشاورنا اللجنة الاولمبية الدولية.

وأضاف: قبل فترة 5 نواب قدموا اقتراحا منهم اثنين من المستجوبين وذهب الى اللجنة التشريعية وقررت اللجنة اعادة النظر في النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العمومية معنى ذلك ان المستجوبين ارادوا تعديل 26 / 2012.

وأضاف: عندما بدأت قضية التهديد بالإيقاف خرجت رسالة من الكويت باتخاذ إجراء الإيقاف حتى النشاط المحلي،

■ مؤشر حرية الصحافة تراجع 20 مرتبة بسبب سياسات الوزير الحمود

ومع ذلك ذهبنا الى لوزان في 10/12 واجتمعنا مع اللجنة الاولمبية الدولية وفي شهر 6 هددونا بالإيقاف الى تاريخ 7/30 وتجاه هذا التهديد بالإيقاف طلبنا رسائل من الأولمبية الكويتية وطلبنا من الأولمبية الدولية معرفة ما سبب الإيقاف.

وقال الوزير: نعم نحن دولة ذات كرامة وسياسة، ورسالة الفيفا تقول ان هناك معلومات وردت لنا بانكم سوف تعدلون القوانين وسوف توقف النشاط. وذهبنا الى اجتماع لوزان وخلال الاجتماع كان هناك عدم مبالاة وسالناهم عن دليل تدخل الحكومة في الرياضة ورئيس اللجنة الاولمبية الدولية قال هناك 7 ملاحظات واقترحوا تشكيل لجنة ثلاثية فنية لوضع الملاحظات وقلت لهم اذا كانت هناك حاجة لتعديل اي شيء فسوف نرجع الى المجلس ونقدم الاقتراح.

وأضاف: قبل نهاية الاجتماع هددونا انه في يوم 10/27 ستوقف، وقلت لهم نحن دولة ذات سياسة ونحترم المواثيق والاتفاقيات الدولية وفي 2015/10/13 وضعوا 9 نقاط ورديا عليها في كتاب ارسلته في 2015/10/20 وقلنا ان قوانينا متماثلة مع قوانين دول اخرى منها بريطانيا وامريكا واسبانيا ونيوزيلندا وقوانينا افضل.

وأضاف: انهم ردوا على الرسالة بأن السبب الرئيسي وراء انخراط اللجنة الاولمبية الدولية وجود شكوى وتنازع بين الحركة الرياضية وبين الحكومة حول قانوني 117 و25 بخصوص الرياضة وفي الاستجواب اشار المستجوبون اننا لم نطلب مهلة واقول طلبت توماس باخ في 2015/10/26 قبل الإيقاف.

وأضاف: لقد طالبت اللجنة الاولمبية الدولية ان تمتنع عن فرض اي عقوبات ورغبة في تشكيل فريق لمناقشة التزام القوانين الرياضية بالمواثيق الدولية.وتؤكد ان الحكومة بذلت كل ما لديها من امكانيات وطاقة من احترام مرسوم 2012/26 وتنفيذ توجيهات صاحب السمو وتمكين القانون وبعد ذلك عجزت الأندية على اقرار انظمتها الاساسية وبعدها صارت الشكاوى.

وأضاف: بعدما تم إيقاف الكويت بدون وجه حق بدانا نفكر في الداخل وتطوير الرياضة الكويتية من خلال الرياضة للجميع ورياضة المرأة والمعاقين والرياضة الترويحية والنشاط المحلي لم يتوقف وأمورنا كلها بصدد ان يكون لدينا مستقبل افضل للرياضة.

وقال الحمود: بخصوص الإدعاءات التي ذكرت في الاستجواب بأن الكويت خالفت التزاماتها مع المنظمات الدولية بما فيها اللجنة الدولية. أقول ان الكويت ليست عضوا في اللجنة الاولمبية الدولية ولكنها ممثلة في اللجنة الاولمبية الكويتية فبأي منطق تسالونا عن هذه اللجنة؟ وأضاف: لقد تطرق المستجوبون الى تحميلي مسؤولية إلغاء قانون فهل يجوز دستوريا ان يلغي الوزير قانونا؟! هناك سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية والإلغاء تم باقتراح قدم لمجلس الامة وصار قانونا برقم 134 / 2016 فاصبح من مسؤليتنا تنفيذ هذا القانون وكلها اصبحت قوانين معدومة الأثر. والمستجوبون اوضحوا الحقائق لكم بأنه لابد ان يكون هناك حل لمشكلة الرياضة مهما كانت التكلفة وقبلت ان أدفع ثمنها سياسيا.

وأضاف: استغرب اتهام الوزير بوضع عقوبة السجن على الرياضيين فكيف يضع الوزير عقوبة السجن؟! هذا القانون أتى من المجلس. وقانون 2012/26 به عقوبة الحبس فما علاقة الوزير بالموضوع ،والأجمل من هذا ان المستجوبين قدموا اقتراحا بعودة قانون 26 / 2012 واللجنة التشريعية اقرت بعودة هذا القانون وبه حبس وعقوبة الحبس كانت موجودة في القوانين التي مرت على الرياضة في الكويت.

وقال الحمود: بعد صدور قانون 2016/34 نشر في 2016/7/12 بالجريدة الرسمية وفوض الهيئة العامة للرياضة بالتفتيش والتأكد من مالية الهيئات الرياضية وفتشت على 44 هيئة رياضية من ناحية العهد والأمور المالية والاستثمار.

واكتشف مجموعة من المخالفات أهمها عدم تسوية اموال قدمتها الدولة لبعض الأندية والاتحادات.

وأشار إلى أن من أحد أسباب الحل الاضرار بمصالح الاعضاء والحكومة ممثلة بهيئة الرياضة طبقت القانون وفي 8/25 حلت اللجنة الاقليمية واتحاد كرة القدم لمخالفات مالية جسيمة.

وأكد الحمود أن الحكومة ليست مسؤولة عن اي قضية ترفع في محكمة (كاس) فهي محكمة رياضية وذهبت لها أندية واتحادات تم حلها بشكل غير قانوني وكانت هناك 9 قضايا رفعت على 9 اتحادات منها من لدينا شكاويها التي رفعتها لإيقاف الرياضة،ولم ترفع أي قضايا.

وأضاف: رفعنا قضيتين على الفيفا واللجنة الاولمبية الدولية بعد المعاملة السيئة لكن الى اليوم لم تحدد مقدار التعويض المطلوب من المنظمات. وعندما تقدم الاخوان بتوصية قلنا من الممكن ان نسحب هذه القضيتين وهما مرفوعتان من الفتوى والتشريع ومكتب ماكنزي ليس طرفا في هذه القضايا والقضايا

الهدية خلال مداخلته

■ ترضيات وتنفيعات لصالح مسؤولين وأقاربهم والوزير يجب أن يحاسب

■ لم نر فساداً إدارياً مثل المتفشي في وزارة الإعلام في عهد الحمود

التسع لازالت متداولة قضائيا فكيف تكون قضايا خاسرة، وهم اشترطوا سحبها وقضايا الكاس ليست للحكومة علاقة بها.

وقال الحمود أن المستجوبون أشاروا الى اننا قدمنا معلومات غير دقيقة في جلسة 2016/12/21 الخاصة وأنا أقول لا بل قدمنا كل الحقائق عن هدف الحصول على حل والمشاركة في نهائيات كاس آسيا ولكن هدف المستجوبون هو إبراء الذمة واعطاء صك البراءة لمن تسبب في وقف النشاط الرياضي الكويتي.

وأضاف الحمود أنه بخصوص الشروط الثلاثة للجنة الاولمبية وهي تعديل القانون وسحب القضايا وعودة الأندية المنحلة فبالفعل تعاوننا في رفع الإيقاف.

وقال الحمود: لقد اتهمت شخصيا بالتجاوز والتعدي على المال العام واستمعت الى الكلام والاسماء التي طرحت على طريقة «لا تقربوا الصلاة» فلا توجد تجاوزات لا مالية ولا إدارية في الإعلام ووزارة الاعلام من اكثر الجهات الحكومية تعاونا مع الاجهزة الرقابية ومع لجنة الميزانيات وهناك شهادة من لجنة الميزانيات تشكر وزارة الاعلام لاحالتها اكثر من مخالفة الى النيابة.

وأضاف: ان هناك 9 حالات أحيلت الى النيابة العامة منها اثنان لقياديين سابقين ورفعنا 10 قضايا للدفاع عن المال العام واحلنا 7 حالات للمحاكم التاديبية. فهل هذا تبديد وهدر المال العام ام حفاظ على المال العام؟

وقال إن ديوان المحاسبة أقر بعدم وجود مخالفات ففي عام 2014جاء التقرير بان مكتب وزير الشباب لا توجد مخالفات وزارة الاعلام 3 مخالفات كونا لا توجد مخالفات، المجلس الوطني لا توجد مخالفات، وفي 2016/2015 وزارة الاعلام 6 مخالفات،منها 2 احالة للنيابة، 2إحالة للمحكمة التاديبية وواحدة تمت معالجتها.

وأضاف: انه بخصوص الفرقة الاجنبية التي شاركت في احتفالات الكويت عام 2016 كعاصمة للثقافة الإسلامية فقد كان في الاحتفال 600 فعالية والختام يكون بمهرجانات تليق بمستوى الدولة وهذه الفرقة على مدار 7 سنوات نظمت 6 احتفالات وسوريا دفعت 360 الف والكويت دفعت 98 الفا وبالتالي فالقاء الاتهامات جزافا غير مقبول.

وقال: لقد شكلت لجنة محايدة من خارج هيئة الرياضة للتحقيق في المخالفات ان وجدت في مشروع (WINTER LAND) وكنت اتمنى التدقيق من المستجوبين.كما أن ديوان المحاسبة طلب أوراق المنتج المنفذ وتأكد من سلامة الموقف القانوني واتخذ كافة الإجراءات القانونية والكويت دولة مؤسسات.

مرزوق الغانم: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

استؤنفت الجلسة واستكمل وزير الاعلام تفنيد محاور الاستجواب قائلا: أشار المستجوبون الى قضية الخبراء في وزارة الاعلام وهم مرتبطون بتطوير الوزارة برمجيا، ولدينا 7000 موظف في الوزارة، وبدأنا في تطبيق التطوير في 2012 وفي 2015 زاد عدد المستشارين بموافقة ديوان الخدمة المدنية.

وقال إن الملاحظ ان هناك تطورا كبيرا في الوزارة، وهناك قرار مجلس الوزراء في اعتماد لائحة البرامج للمتعاونين في التلفزيون وكلها مكافآت وليس رواتب، وكان لابد من الاستعانة بهؤلاء الخبراء.

وأضاف: في سكاي نيوز يتقاضون من 4000 دينار إلى 9000 شهريا، والجزيرة 6000 دينار فلابد ان نواكب التطور المطلوب ونعتز بكل من يقدم الدعم والعون لشبابنا الكويتي.

وتساءل الحمود: بالنسبة لقضية المغردين هل هناك شاب كويتي أو غير كويتي ما يغرد، وهناك شباب كويتي يتواصل مع الآلاف من الشباب ونحن في احتياج لشركات تسوق لوزارة الشباب والإعلام، وكلها بمبالغ بسيطة بين 20 الف و40 الف، ومرت على كل الأجهزة الرقابية دون الاستثناء وليست للتلميع.

وأضاف أن قضية المغردين ليس بها تجاوز على القانون وقد انشئ قطاع الإعلام الجديد للتواصل الاجتماعي وبه شباب كويتيين دورهم يغردون ويتواصلون مع المجتمع وأتحدى من يقول ان به تلميع أو تنفيع.

وأوضح أن هناك ترسية لإحدى العقود لشركة OMEDIA بمبلغ 16 الفا وما عرض عن 600 الف غير صحيح جملة وتفصيلا.

وأكد الحمود أن قانون الاعلام الالكتروني من القوانين التي تنظم وسائل الإعلام الالكترونية وليس له علاقة بالمغردين والوزارة اصدرت 85 رخصة بمواقع الكترونية، فالمادة 5 من القانون رقم 8 /2016 تسري على المواقع والمادة 9 المسؤولية تقع على عاتق المدير المسؤول عن الموقع الالكتروني.

وأوضح أن القانون لا تسري احكامه على النطاق أو الموقع او الوسيلة او الحساب الالكتروني لشخص بمعنى ان المدونات الخاصة والحسابات الخاصة خارج نطاق تطبيق القانون وبالتالي حرية الصحافة مكفولة بنص القوانين.

وأشار إلى اشادة احدى الصحف بسقف الحرية العالي في الكويت ونحن في دولة مؤسسات والحرية مكفولة والنظام مكفول في الكويت ووزير الإعلام لا يصدر قرارات هباء بل تنفيذا للقوانين التي ذكرتها؟ وبالنسبة للفرعيات فالوزير يطبق قانون الانتخابات 98 و 2008 في مادته 45 منه، والقانون جرم تنظيم الانتخابات الفرعية.

وأضاف ان هذه الاسانيد القانونية التي التزم بها مسؤولو وزارة الإعلام منذ 2008 الى اليوم وحرياتنا مصانة في الكويت ولا نقبل بانتهاكها، وأمل أن أكون وفقت في إيضاح الحقائق.

تعقيب المستجوبين على ردود الوزير

د. وليد الطبطبائي: اتهام الوزير المستجوبين بان لديهم اجندات تضليل، وما يتعلق بالشؤون الإدارية والترقيات والظلم للناس بسبب سياسة الوزير.وهناك موظف شاكي في محكمة التمييز أخذ حكما نهائيا من التمييز ورفض الوزير تنفيذ الحكم وعندما سالك ديوان المحاسبة عن قرارات التعيين بدون لجان تعيين شكلت لجانا شكلية وسوف نحيلها والمحاضر الى النيابة.

أحاديث جانبية

الفضل وحماد يطلبان الكلمة